على الغلاف

السعودية راعية التطبيع مع العدوّ

إبراهيم الأمين

في معرض شرحه أو تبريره قبول السلطات المغربية الاتفاق العام مع العدوّ الإسرائيلي، يقول دبلوماسي مغربي إن السعودية كانت على الدوام لاعباً مهماً في هذا المجال. لا ينفي الدبلوماسي العلاقات التاريخية التي ربطت العائلة الحاكمة المغربية بالمنظّمات اليهودية العالمية، وانعكاس ذلك علاقات مع المنظمات الصهيونية الداعمة لإسرائيل. ويقرّ بأن العلاقات مع إسرائيل أكثر عمقاً من العلاقات التي ربطت حكام آل سعود مع العدو. لكنه يدعو الى الانتباه إلى أن السعودية كما الإمارات العربية المتحدة تقومان بدور «ممول هذه الاتفاقات الجديدة»، لافتاً الى أن حزمة المساعدات التي أغرت الولايات المتحدة الدول العربية بها للتعجيل بهذه الخطوة، تستند في جانب منها الى دعم ستوفّره الرياض وأبو ظبي مباشرة، أو من خلال المشاركة في مشاريع استثمارية تقوم فيها إسرائيل بدور مباشر، ولا سيما على صعيد الخبرات اللوجستية والتقنية.

المسألة، هنا، لا تتعلق فقط بهذا الدور المساعد، بل بالخريطة الإجمالية لفكرة التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل. لأن من فكر بأن دونالد ترامب استعجل اتفاقات التطبيع لاستثمارها في الانتخابات الأميركية، أدرك بأن الأمر لم يكن بنداً ساخناً على جدول أعمال الناخب الأميركي. حتى الكتلة اليهودية الناخبة لم تتأثر فعلياً بهذه الأمور.

ثمّة ما هو مختلف في مقاربة اليهود الأميركيين للانتخابات الداخلية الأميركية، وهو أمر له أثره على أمور كثيرة، من بينها التباين بين هذه الكتلة وبين رئيس حكومة العدوّ بنيامين نتنياهو. وهو تباين لا يجب البناء عليه بسذاجة من يفكر بأن هناك احتمالاً لانقلاب يهود أميركا على إسرائيل. لكن حدوده متعلقة بالمصالح الاستراتيجية للكتلة اليهودية داخل أميركا نفسها.

صحيح أن النفوذ الكبير ليهود الغرب يفيد من يتحالف معهم أو يخدم مصالحهم، ومن ضمنها إسرائيل، لكن حكام الخليج يحتاجون إلى هذه المؤسسة لاحتواء أي إشكال يقوم مع الغرب، ولمنع قيام علاقات بين الولايات المتحدة ودول مركزية في المنطقة، من دون الأخذ في الحسبان مصالحهم. صار السعوديون والإماراتيون على وجه التحديد، يتصرفون على أساس أن وجودهم مرتبط بتوفير عناصر الأمان على يد الغرب، وفي مقدمته أميركا. وهم، هنا، يشعرون بأن المعركة الوجودية التي قرروا أنهم في داخلها، تتطلب حرباً من نوع مختلف مع المحور المقابل. وعند هذا الحد، لا تعود العلاقات مع إسرائيل محل نقاش، بل ما يبقى للنقاش هو الشكل والإخراج المطلوب لمنع حصول ما ليس في الحسبان.

في إسرائيل ليس هناك من يتوهم بأن العلاقات مع حكومات الإمارات والسعودية والبحرين والسودان والمغرب كما مع حكومات مصر والأردن وقطر، يمكن أن تنعكس تحوّلاً في المزاج الشعبي في هذه الدول. لا بل إن الاستراتيجيين في كيان العدو، يعرفون أن الحكومات المطبّعة غير قادرة على ضرب فكرة المقاومة حيث تنمو.

عند هذا الحدّ، يصبح المهم والأهم هو المتعلق بالواقع الاستراتيجي الذي يخص المصالح الرئيسية لدول التحالف الجديد. السعودية والإمارات والبحرين مثلاً، هي من الدول التي تخشى على استقرار نظامها السياسي والأمني والاقتصادي أيضاً. وهي تعتقد بأن الحماية الأميركية لم تعد كافية، وأدركت تدريجاً، منذ عام 2011، أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الوجود هنا، ولو بالأجرة. أما إسرائيل التي تدرك أيضاً منذ عام 2006 أنها لم تعد قادرة على خوض الحرب وحدها من دون دعم أميركي، فتظهر الخشية ليس من تمدّد محتمل لمحور المقاومة، وخصوصاً بعد الذي يجري في اليمن، بل من أن انهيار المنظومة الحالية في الخليج العربي سيضيق هامش الحركة الأميركية والأوروبية في هذه المنطقة. وهو ما يتطلّب الحضور الإسرائيلي المباشر. والعارفون بشؤون المنطقة يلمسون أن إسرائيل لم تعد تكتفي بما يردها من معلومات بالواسطة من هذه الساحات. ولم تعد تكتفي بشبكات المتعاونين معها مهما علت رتبهم. صار الوجود المباشر للأجهزة الإسرائيلية المعنية أمراً ضرورياً. وهو يتطلب مشروعية تسهّل الكثير من الأمور التي تبقى معقّدة مهما أتاحت لها الحكومات هوامش للحركة. الى جانب أمر آخر، يتعلق بفئة من المستثمرين الإسرائيليين الذين يريدون هذه السوق مباشرة، أو استخدامها للوصول الى أسواق يصعب الدخول إليها بشكل عادي والتي تمتد شرقاً حتى أفغانستان، وغرباً حتى إفريقيا.

ولذلك، يمكن العودة الى كلام الدبلوماسي المغربي، وفهم الدور السعودي المحوري والأساسي. بمعزل عما يظهر منه إلى العلن الآن أو في أي وقت آخر. السعودية، هنا، باتت حجر الزاوية لهذا التحالف الجديد. وعلى عاتقها مهمات كثيرة. وفي هذا السياق، يمكن فهم التدرّج في الخطوات السياسية وغير السياسية التي يقوم بها حكام آل سعود داخل الجزيرة العربية وخارجها من أجل تثبيت دعائم هذا التحالف.

تنشر «الأخبار» في ما يلي نصّ وثيقة مصدرها البريد السري داخل مراكز الحكم في السعودية، كتبها رئيس المخابرات السعودية خالد الحميدان إلى رئيسه وليّ العهد محمد بن سلمان، تتعلّق بملف التطبيع مع الإسرائيليين. وهو تقرير يشرح الخطوط العامة للتوجّه السعودي في كيفية التعامل مع هذا الملف.

تقدير رئيس الاستخبارات السعودية:

حدود الاستفادة الخليجية من إسرائيل

بتاريخ 2018/10/31، قدّم رئيس الاستخبارات العامة الفريق أول خالد الحميدان إلى الديوان الملكي السعودي تقريراً مصنّفاً «سرّيّاً للغاية»، يتضمن تقديراً أمنياً حول «مسار التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج وحدود الاستفادة الخليجية من إسرائيل». يستعرض التقدير أبرز الأنشطة التطبيعية الخليجية مع إسرائيل منذ التسعينيات. ويتضمّن تفسيرات للتقارب الخليجي - الإسرائيلي الحالي. كما يقدم توقعاً لكيفية واوجه الاستفادة السعودية من إسرائيل. وفي ما يأتي نص التقرير الذي يقع تحت عنوان «إسرائيل والخليج... وحدود الاستفادة الخليجية من إسرائيل»

«شهدت علاقات دول الخليج بإسرائيل ثلاثة أحداث مهمة في الأسبوع الماضي؛ فقد قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة لسلطنة عمان، وزار وفد رياضي إسرائيلي قطر للمشاركة في بطولة العالم للجمباز، ورافقت وزيرة الرياضة والثقافة الإسرائيلية وفد بلادها في بطولة غراند سلام للجودو المقامة في أبو ظبي. وفي كل من عمان وقطر والإمارات، تم رفع العلم وعزف النشيد الوطني لإسرائيل.

وتشير المعلومات إلى زيارة مرتقبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الدوحة قريباً.

وقد نشر موقع «بي بي سي» موضوعاً استنسخ عنوانه من صحيفة «الأخبار» اللبنانية، هو «تضيق سماء الخليج بالضيوف الإسرائيليين لكثرتهم». وترددت شائعات عن الإعداد لزيارة نتنياهو للمنامة، بالترافق مع افتتاح سفارة لإسرائيل في البحرين. (المحرر: نشر موقع BBC في 29 تشرين الأول- أكتوبر 2018 تقريراً رصد تعليقات الصحافة العربية على التواصل الإسرائيلي مع دول عربية، واختار عنواناً للتقرير من تقرير نشرته «الأخبار» في اليوم نفسه).

وكانت البحرين قد استضافت في 24 يونيو 2018 وفداً إسرائيلياً ضمن اجتماعات لجنة التراث العالمي التي نظمتها «اليونيسكو»، بالتعاون مع هيئة البحرين للثقافة والآثار. كما استضافت العاصمة البحرينية في مايو 2017 وفداً إسرائيلياً للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا). وكان وفد إسرائيلي قد قام بزيارة البحرين ليحتفل بعيد يسمى عيد حانوتا في ديسمبر 2016. وفي المقابل، قام وفد بحريني من 24 شخصاً من جمعية «هذه هي البحرين»، بزيارة إسرائيل في ديسمبر 2017.

أولاً: الخليج وإسرائيل... تطورات العلاقة:

لا تشير الأحداث السابقة إلى مفاجأة كبيرة في السياق الإقليمي. فقبل أكثر من 20 عاماً بلغت علاقات قطر بإسرائيل درجة كبيرة من التقارب. ففي عام 1996 تم افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك شيمون بيريز، لكن الدوحة أغلقته بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2009، كما تم التوقيع على اتفاقية لبيع الغاز القطري لإسرائيل. ومن جانب آخر، قامت إسرائيل عام 2009 بدعم أبو ظبي في ملف استضافة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة the International Renewable Energy Agency IRENA أمام منافستها ألمانيا، ليسفر ذلك عن افتتاح مكتب تمثيل دبلوماسي إسرائيلي لدى الوكالة في أبو ظبي في نوفمبر 2015.

> **العلاقات مع إسرائيل لم تنقطع فعلياً لكن الجديد هو الحرص على إخراجها إلى العلن**

في العام 1994 زار رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين سلطنة عمان حيث استقبله السلطان قابوس في مسقط، وناقش الطرفان قضايا، مثل كيفية تحسين إمدادات المياه. وبعد عدة أيام من اغتيال رابين عام 1995 استضاف رئيس الوزراء المؤقت شيمون بيرز وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي في مدينة القدس، ووقّعت إسرائيل وعمان في يناير 1996 اتفاقاً حول الافتتاح المتبادل لمكاتب التمثيل التجاري. إلا أن العلاقات جمّدت رسمياً مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أكتوبر 2000، مع ذلك، بقي التعاون البيني في مجالات حيوية، مثل مشروع تحلية المياه في سلطنة عُمان.

وعلى جانب البحرين، فقد كان أول وفد رسمي إسرائيلي يزور المنامة في أواخر سبتمبر 1994، وكان ولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة قد التقى شيمون بيريز في الأمم المتحدة، كما كان وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة قد دعا في حديث نشرته صحيفة «الحياة» اللبنانية في 1 اكتوبر 2008 إلى إقامة منظمة إقليمية تتجاوز الأعراق والأديان، وتضم الدول العربية وإسرائيل وإيران وتركيا.

ثانياً: تفسير التقارب الراهن:

يمكن تقديم عدد من التفسيرات للتقارب الخليجي الإسرائيلي الحالي، منها:

* أن العلاقات مع إسرائيل لم تنقطع فعلياً، ولكن الجديد هو الحرص على إخراجها إلى العلن، والجديد أيضاً في التتابع الزمني للزيارات الثلاث لعمان وقطر والإمارات، ما أعطى انطباعاً بأن هناك سباقاً خليجياً نحو إسرائيل.

* حالة السيولة في النظام الإقليمي؛ ففي الوقت الراهن لم تعد معالم النظام الإقليمي العربي أو الشرق أوسطي محددة على نحو ما كانت في السابق، هناك اختلاف بشأن وضعية إيران وتركيا، وبشأن أدوار القوى العربية الكبرى كالسعودية ومصر، ومن ثم تتراجع أسس القرار العربي بشأن القضية الفلسطينية.

ثالثاً: حدود استفادة المملكة من إسرائيل:

يصعب على المملكة لمكانتها الدينية والسياسية العالمية تبني النهج نفسه إزاء إسرائيل علناً، مثل عمان أو الإمارات او البحرين، على الأقل في الوقت الراهن. لكن من الملاحظ أن السعودية خطت خطوات مهمة في الدفع نحو مزاج ديني متسامح ومزاج عربي تعايشي في المنطقة العربية. فتوجهات سمو ولي العهد في السنتين الأخيرتين، في ما يتعلق بالإصلاح الداخلي ومشروع نيوم وأحاديثه عن مستقبل الشرق الأوسط الواعد، عزّزت مزاجاً عربياً لن يتفاجأ بأي خطوات للتعاون.

ولقد قام وفد سعودي يضم عدداً من رجال الأعمال والإعلام السعوديين بزيارة لإسرائيل في يوليو 2016 التقى خلالها أعضاءً من الكنيست. وفي مارس 2018 التقى سمو ولي العهد بعدد من قيادات المنظمات اليهودية بمدينة نيويورك، أثناء زيارته للولايات المتحدة.

وطبقاً لبيان السفارة السعودية، فإن «اللقاء شدّد على الرابطة المشاركة بين جميع البشر، بما يؤكد أهمية التسامح والتعايش والعمل معاً من أجل مستقبل أفضل للبشرية جمعاء». وفي 27 فبراير 2018، أجرت صحيفة «سبق» الإلكترونية السعودية حواراً مع رئيس مؤتمر الحاخامات الأوروبيين، الحاخام بنخاس قولد شميدت.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو قد قال في مارس 2018 إن السعودية منحت شركة طيران الهند (إير إنديا) الإذن للطيران فوق أراضيها عبر مسارات جديدة من تل أبيب وإليها، ولكن لم يرد أي تأكيد من المسؤولين السعوديين، وقالت الهيئة العامة للطيران المدني في الرياض إنها لم تمنح أي إذن لطيران الهند.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد قال في كلمة ألقاها على أرض مطار تل أبيب، خلال زيارة الرئيس الأميركي ترامب لإسرائيل قادماً من المملكة في مايو 2017، «السيد الرئيس، لقد قمت برحلة من الرياض إلى تل أبيب، أمل أن يتمكن رئيس وزراء إسرائيل في يوم من الأيام من أن يقوم برحلة من تل أبيب إلى الرياض».

وفي حدود ذلك، يمكن للمملكة في الوقت الراهن أن تستفيد من إسرائيل بعدد من الأشكال:

* الانخراط في مشروعات التعاون الإقليمي على المستويات الأمنية والعسكرية والاقتصادية.

* الاستفادة من إمكانيات اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

* التخفيف من الضغوط على المملكة وتحسين صورتها أوقات الأزمات وعند الحاجة.

* التعاون العلمي والبحثي».

محمد بن سلمان

خالد الحميدان

الدبلوماسيون العرب في الرياض و«الأخبار»

وفق مراسلات داخلية، أمكن لـ«الأخبار» الاطلاع على مضمونها، فقد «اهتم السفراء والدبلوماسيون العرب في الرياض تحديداً بما نشرته «الأخبار» اللبنانية في 30 أبريل 2019 تحت عنوان: سفارة عمّان لدى الرياض لقاء كوليس وابن سلمان... وقلق إماراتي من السعودية». وبحسب مضمون المراسلات، فإن السفراء ناقشوا خلفية ما نشر حول قيام السفير الأردني لدى الرياض، علي الكايد، برفع تقرير دبلوماسي إلى وزارة خارجيته بتاريخ 18 يناير 2019، حول تفاصيل لقاء جمعه مع السفير الإماراتي في الرياض، الشيخ شخبوط بن نهيان، والإشارة إلى أن اللقاء تضمّن تصريحات مفاجئة من السفير الإماراتي تجاه السعودية، تُناقض مواقف السفير وبلاده العلنية بحق المملكة، ومتانة العلاقات بين البلدين الخليجيين، والقول إن علاقة أبوظبي بعمّان «أهم» من علاقتها بالرياض. وحرص السفير الكايد، بحسب التسريبات المزعومة، على أن يشير في تقريره إلى أن لقاءه مع السفير الإماراتي تمّ بناءً على طلب الشيخ شخبوط، والهدف محاولة الإمارات تطمين الأردن، في وقت كان فيه الأخير قلقاً من الضغوط الأميركية والخليجية عليه، السياسية والاقتصادية، في إطار مشروع «صفقة القرن»، والتي تنصّل السفير الإماراتي من مسؤولية بلاده عنها، ورماها بصورة غير مباشرة على السعودية، وفق التسريب المزعوم».

أبو عبيد: جاسوس أم فاسد؟!

الرأي العام في لبنان لا يعرف شيئاً عن شخص إماراتي معروف باسم «أبو عبيد». لكن الرجل معروف جداً في أوساط اللبنانيين المقيمين في الامارات العربية المتحدة. سياسيون، إعلاميون، ناشطون ورجال أعمال يعرفون الرجل. يعرفونه ليس هناك فقط، بل يعرفونه في لبنان. كما هي حال أجهزة أمنية لبنانية تعرفت على الرجل وتعاونت معه «أمنياً»، وإن كانت الغالبية تنفي أن يكون قد تولى أي منصب رسمي في سفارة الإمارات في بيروت. حتى إنه لم يكن الضابط الأمني الذي يوجد عادة في غالبية السفارات العربية أو الأجنبية في لبنان، لكن «أبو عبيد» كان يجري تقديمه، سواء من نفسه أم من الآخرين، بأنه أحد أبرز المسؤولين الأمنيين، وأنه متخصص في ملف لبنان، ويعمل تحت إمرة إماراتية تقود في النهاية الى الشيخ طحنون بن زايد، «ميسّر» أمور «الأصدقاء من اللبنانيين» في الإمارات أو بيروت.

«ابو عبيد» كان يتردد الى لبنان، وكانت لديه علاقات وصلات واجتماعات وتكليفات ومعطيات وغير ذلك، ولكن كان له أيضاً هواه الخاص. وكانت له علاقاته الخاصة. وهو ارتبط بفتاة لبنانية لفترة طويلة، كان من المفترض أن يتزوجها. وعندما أعيد الى بلاده ولم يعد يزور لبنان، استمرت علاقته بها. وعلى ما تقول المعلومات، فقد أكد لها مراراً نيته الزواج بها، الى أن انقطعت أخباره. الفتاة نفسها اضطرت الى إشهار علاقتها به، وتواصلت مع أقرباء له في الإمارات، وسألت عنه أصدقاء آخرين، وكل ما علمته أنه جرى توقيفه عن العمل.

لكن المتابعات، بما فيها التي نقلها لبنانيون ممن انقطع عنهم الرجل، أفادت لاحقاً بأنه مسجون، وأنه أعفي من جميع مهامه، وأنه ينتظر المحاكمة. ولدى محاولة جهات لبنانية، بعضها أمنية ورسمية، التثبت من الأمر، كان الجواب: قضية فساد!

من يومها، قدمت روايات عديدة حول سبب توقيف الرجل، بينها أنه أهدر أموالاً كثيرة كانت مخصصة لعمله الأمني، أو أنه لم يكن يدفع كامل المبلغ المرصود لهذه الجهة التي أخطأت ففضحته، أو أنه عمد الى إنشاء شبكات أمنية تتبع له من دون هيكلية تعيدها الى مركز القرار في الإمارات، وصولاً الى أنه كان «فاتحاً على حسابه»، على حد تعبير البعض.

الجديد، هو ما وصل الى بيروت قبل أيام، عن أن المحاكمة الخاصة بالرجل انتهت تقريباً، وأن حكماً صدر بحقه، وأن عائلته تحاول فهم ما يجري، لأن ما نقل اليهم أن الرجل حُكم بالإعدام لأسباب لا تتعلق بالفساد، بل لكونه كان «عميلاً» لجهات معادية. ومع مزيد من التدقيق، تردّد أن الرجل متهم بالعمل لمصلحة «الإيرانيين وحلفائهم في المنطقة»، وهو ما يجعله «خائناً يجب إعدامه».

عملية التدقيق في هذه الرواية وتفاصيلها مستمرة من قبل جهات عديدة، من بينها جهات لبنانية، أقرّت بأن «أبو عبيد» كان أحد من كُلّفوا بالتقصّي عن طريقة حصول «الأخبار» على وثائق دبلوماسية إماراتية نشرتها خلال العامين الماضيين، علماً بأننا سبق أن تلقّينا ما يشبه الطلب الرسمي بالتعاون لوقف مسلسل «الإمارات – ليكس». ويمكن تخيّل نوع المقايضة في هذه الحالة. مع الإشارة الى أن حكومة الامارات عملت مع الجهات الرسمية اللبنانية، الرئاسية والحكومية والأمنية والاعلامية، لمنع التداول بهذه الوثائق، بينما توقف وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش عن مهمة النفي، سيما أنه يعرف خط يده وخط يد العاملين معه جيداً... إذ لا يزال هناك من يرفض الاستعانة باللغة الرقمية في إعداد التقارير الأولية.

السؤال الآن: «أبو عبيد» لص ونصّاب أم «جاسوس»؟

طحنون بن زايد